

قضية



تفتيش اميني لوزار كربلاء في الدورة امس (ثائر السوداني - رويترز)

صحيح أن الانسحاب الأميركي من العراق مثّل حدثاً قائماً بنفسه، له حيثياته، وليس أقلها إقرار أميركي باستنفاد أوراق القوة، وله نتائج، وأول إرهاباتها الحراك الإيراني العسكري في الخليج. لكنه في النهاية لم يكن حدثاً معزولاً على المستوى الإقليمي، ولا كان ابن لحظته، بل نتيجة صراع استمر تسع سنوات، أدارته إيران، وخاضه العراقيون، المقاومون منهم والمشاركون في العملية السياسية. وفي ما يأتي رواية لمقاربة إيران لاحتلال العراق، تقاطعت حولها مصادر معنية في طهران وبغداد

هكذا أدارت إيران معركة الخروج الأميركي من العراق

إيلي شلهوب

الكل يتذكرون تلك الهجمات التي هزّت العالم في 11 أيلول 2001. وقتها، ما عاد من شغل شاغل للدول ذات السياسات غير المتوافقة مع السياسات الأميركية، بل حتى لبعض حلفاء واشنطن في العالم الإسلامي، سوى العمل الدؤوب لتبرئة النفس من شبهات التطور في ما جرى. أول الغيث كان أفغانستان، تلك الدولة التي لم تكن الولايات المتحدة تعرف شيئاً عنها، سوى ما حفظته الذاكرة من أيام السوفيات والمجاهدين الذين رعتهم، وبينهم حركة طالبان. لكن مع إطلاقة الألفية الجديدة، كان لا بد من قبول يد المساعدة التي قدمتها إيران في مقابل نوع من الشراكة المضمرة في أفغانستان ما بعد طالبان، وهذا ما حصل. عقدت اجتماعات متعددة الأطراف في مقر الأمم المتحدة في نيويورك شارك فيها رجال استخبارات إيرانيون قدموا في خلالها «بنك الأهداف» التي يجب على القوة الغازية أن تدمرها. وهكذا تخلصت إيران من السد الإسلامي الراديكالي الذي يسمى طالبان والذي كان يحد من تمدد نفوذها في آسيا الوسطى.

مع بدء الحديث عن غزو العراق، قدم الإيرانيون عرضاً مماثلاً للتعاون. فبغض النظر عن الحرب العراقية - الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات، سعى في خلالها صدام حسين، ومن خلفه من دول الخليج والغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة إلى إجهاد الثورة الخمينية، لطالما أدى النظام البعثي في العراق دور الحاجز المنيع أمام تمدد نفوذ إيران، باعتبارها دولة فارسية، كذلك فإنه

مارس شتى أنواع القمع بحق الغالبية الشيعية في بلاد الرافدين، من وجهة نظر إيران الجمهورية الإسلامية. رد إدارة الرئيس جورج بوش الابن على العرض الإيراني كان الرفض القاطع هذه المرة. حساساتها في العراق كانت مختلفة عن أفغانستان: أولاً، لديها ما يكفي من المعارضين العراقيين الذين يعيشون في الغرب، مع ما لديهم من معلومات ومعطيات تغنيهم عن الاستعانة بالمعلومات الإيرانية. لعل أبرز هؤلاء إباد علاوي، وأحمد الجليبي (الذي أظهرت السنوات أنه إيراني الهوى، وربما معلوماته للاميركيين كان مصدرها طهران). ثانياً، وخلافاً للوضع في أفغانستان، حيث كان تحالف الشمال المعارض القوة الأضعف في أفغانستان، فضلاً عن أنه يمثل أقلية من السكان قياساً بالغالبية الباشتونية، الحاضرة الطبيعية لطالبان، كان شيعة العراق وأكراده، الذين يمثلون الغالبية الساحقة من السكان، إما يشجعون هذا الغزو أو أنهم لا يمانعونه. ثالثاً، إن إيران كان يفترض، في ما لو نجح الرهان العراقي، أن تكون الهدف التالي بعد العراق.

الرؤية الإيرانية للعراق

وتنقل مصادر إيرانية وثيقة الصلة بهذا الملف عن المرشد علي خامنئي قوله، في اجتماع على مستوى القيادات، رداً على سؤال عن المصلحة في انتشار عشرات الآلاف من الجنود الأميركيين على الحدود مع إيران: «كانوا بعيدين وكنا عاجزين عن الوصول إليهم، فأتوا إلينا وصاروا بين أيدينا». وأضاف، رداً على سؤال عن رؤيته للغزو وتداعياته: «إذا

غزا الأميركيون العراق، فستكون بداية النهاية لأميركا».

بناءً على ذلك، اعتمدت الاستراتيجية الإيرانية في التعامل مع عزم الولايات المتحدة على غزو العراق على عناصر خمسة:

1 - عدم الوقوف في وجه إسقاط صدام حسين بالحد الأدنى، بمعنى عدم مقاومة الغزو، وفي الوقت نفسه عدم المشاركة أو المساهمة فيه (إلى الحد الذي منع فيه أي عراقي مقيم في إيران من الانطلاق من الأراضي الإيرانية لتنفيذ هجمات على نظام صدام وقت الاحتياج).

2 - جعل الوجود الأميركي في العراق غير مريح، بمعنى العمل على ضمان ألا يشعر المحتل للحظة بأنه في حالة استقرار، وفي الوقت نفسه عدم تكثيف العمليات بما يدفع الأميركي إلى مغادرة العراق من دون تثبيت الأقدام فيه وضمان قيام نظام صديق يكون جزءاً من محور الممانعة الذي تقوده إيران.

3 - ضمان أن يكون النظام المقبل بقيادة الغالبية الشيعية العراقية، التي طالما اضطهدت أيام صدام، من دون تهيمش المكونات الأخرى للنسيج الديموغرافي العراقي.

4 - اعتبار القوات الأميركية المنتشرة في العراق رهائن تضمن عدم تجرؤ الأميركيين على القيام بأي خطوة عسكرية ضد الجمهورية الإسلامية، لا عنصر تهديد كما حسبوا الأمر في واشنطن أو كما اعتقد كثير من صناع القرار والمحللين الاستراتيجيين في العالم.

5 - ضمان فكفكة البنية التحتية للدولة القديمة، وخاصة الجيش و حزب البعث،

لضمان عدم تجمعها مجدداً والانقلاب على الوضع الجديد، كما فعل الجيش الإيراني مع محمد مصدق في خمسينيات القرن الماضي عندما نجح جنرالاته في إسقاط هذا الأخير وإعادة الشاه إلى الحكم.

وهكذا كان. دخل الأميركيون العراق في خلال أيام معدودة، وفكفكوا بنية الدولة خلال أسابيع، ودخلت البلاد في حال من «الفوضى الخلاقة». في المقابل، كان الإيرانيون يعدون العدة للدخول في غمار مسارين متوازيين: الأول، تكوين خلايا مقاومة شيعية (بدأت عملياتها في 2004) مهمتها تحويل حياة الأميركيين في العراق إلى جحيم، لا إخراجهم منه، فضلاً عن تقديم كل أنواع الدعم للخلايا السنية المقاومة. أما المسار الثاني، الذي يمشي بالتوازي مع الأول، فكان إعداد الأطراف الشيعية للدخول في غمار العملية السياسية التي كان المحتل الأميركي على شفا إطلاقها.

أدرك الإيرانيون باكراً، في ظل عدم امتلاكهم بعد لكافة خيوط اللعبة داخل العراق، أن خيار المقاومة من دون المشاركة في العملية

المهمة كانت جعل العراق غير مريح، لكن ليس بالقدر الكافي لدفعه إلى المغادرة

رأى المحللون في الحشود الأميركية في العراق تهديداً لإيران التي نظرت إليهم على أنهم رهائن

أما رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، فقد شدد في خلال لقائه مبعوث الأمم المتحدة إلى بغداد، مارتن كويلر، على أن «المؤتمر الوطني هو جزء من الحل وليس الحل كله، فلا بد من إكمال المسيرة بإنجازات جوهرية عديدة في الفترات المتعاقبة، من خلال خلق أرضية وأجواء مناسبة وملائمة لإنجاحه، مع الأخذ بجميع الملفات الوطنية العالقة». وأكد النجيفي «ضرورة دعم الأمم المتحدة بشأن إخراج العراق من الفصل السابع، والسعي على نحو فعال وجدّي لإنهاء هذا الملف».

الأعلى في إقليم كردستان وصول مذكرة الاعتقال بحق نائب الرئيس طارق الهاشمي الصادرة من مجلس القضاء في المركز، مرفقة بقرار منعه من السفر، و«سوف نعلمكم بالنتائج في ما بعد حفاظاً على سرية الموضوع وأهميته». على ما أفاد المتحدث باسم المجلس بدوره، قال المستشار القانوني طارق حرب إن «طلب وزارة الداخلية الاتحادية تسليم الهاشمي ومعاونيه أمر قانوني، خاصة بعد أن جرى التأكيد من «أصولية» الإجراءات القانونية للدعوة، سواء عن طريق التأكيد من القضاء الذين سيتولون القضية أو أنهم من القضاء الأكفاء».

من جهة ثانية، طالب المالكي بسحب الثقة من نائبه لشؤون الخدمات، صالح المطلك، لوصفه المالكي بأنه «ديكتاتور أسوأ من صدام». وقال «نؤكد دائماً حينما نكون أمام جريمة، أو خروج عن القانون، أو مخالفة لسير العملية السياسية للدولة، لا تراجع ولا نسيان ولا تتساعل من الذي ارتكب هذه المخالفة، إنما يتحرك القانون لتطبيق القانون على الذين يخالفون». وأضاف «يجب عليهم ألا ينظروا إلى خلفية دينية أو سياسية حينما يتعاملون مع مسؤولية في الميدان». وفي السياق، أعلن مجلس القضاء

السياسيون كلما اختلفوا وجدوا طريقاً للاتفاق وسيتفقون حتماً، لأنه لا يستطيع أحد أن يغرد خارج سرب الوطن والدستور. إن جميع الخلافات ستحل وسنمضي، وكلما حدثت عقبة سنجد حلاً». ونهت المالكي، الذي يتولى مسؤولية وزارة الداخلية بالوكالة، إلى خطوة أن يتحول رجل الشرطة إلى سياسي. وقال «إذا انحاز إلى هذا المكون السياسي أو ذلك، أو تعامل مع الجريمة والمجرمين على خلفية الانتماء السياسي، فهذا هو الخطر الحقيقي». ودعا إلى محاسبة من يعمل على تسييس العملية الأمنية.

حذر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، في كلمة ألقاها في الذكرى الـ 90 لتأسيس الشرطة، من خطورة تسييس أجهزة الشرطة، وطالب بإبقائها بعيداً عن الخلافات السياسية. وقال «نشدد على ضرورة عدم تسييس أجهزة الشرطة، لأن المقتل الحقيقي الذي يصيب قلب العملية الأمنية هو أن تتحول إلى عملية سياسية». وأضاف «نحن نختلف في العملية السياسية، ولا حل للخلافات إلا بالاحتكام إلى الدستور. ليس هناك وسيلة سواه لحل الخلافات، لكن رجل الشرطة يجب أن يكون بعيداً جداً عن هذه الخلافات». وأكد «كما اعتدنا،

متابعة

المالكي يجدد المطالبة بسحب الثقة من المطلك